

وزارة التجارة والصناعة

قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٩ لسنة ٢٠٢٣ "بالتفويض"

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٢٣

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير

المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن

الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين

واللائحة المالية ولائحة السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة

الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن اعتماد الهيكل التنظيمى للغرفة

التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٧٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

جلسة ٢٠٢٢/١١/١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للغرف التجارية المؤرخة ٢٠٢٣/٦/١٢ ؛

قرار :**مادة (١)**

اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها للعام المالي ٢٠٢٣ وقد بلغت الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٣٢٩١٣٠٠ جنيه (فقط لا غير ثلاثة وأربعون مليوناً ومائتان وواحد وتسعون ألفاً وثلاثمائة جنيه) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٢٩٣٣٤٩٨ جنيهًا (فقط لا غير اثنان وأربعون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وثمانية وتسعون جنيهًا) بفائض قدره ٣٥٧٨٠٢ جنيه (فقط لا غير ثلاثمائة وسبعة وخمسون ألفاً وثمانمائة واثنان جنيه) .

مادة (٢)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع

الاتفاقيات والتجارة الخارجية

د/ أمانى الوصال